الحراك الجيبولوتيكي الاقليمي لتركيا الفرص والتحديات

أ.م.د. وفاء كاظم عباس الشمري

جامعة الكوفة - كلية التخطيط العمراني

مستخلص

حين عصفت رياح التغيير في انهيار الكتلة الشيوعية وهاجت مشاعر القوميات المختلفة والشعوب المتنوعة فيه، شرعت الجماعات والفئات تبحث عن تأريخها وامجادها وهويتها القومية وخصائصها الثقافية وعقائدها الدينية، وكانت تركيا اكثر التهابا في صداها لهذه الانبعاثات القادمة من القوقاز الكبير الى الشمال ومن الشرق القريب من اذربيجان ومن الشرق القريب من الصين في جمهوريات وسط اسيا، ولم تمتلك التطلعات التركية السيطرة على طموحاتها، وبزغت مره واحدة امة تركية تبسط نفسها عرقيا وتاريخيا كسحب متناثرة في سفوح ووديان وجبال ومياه ممتدة من غرب الصين الى الاناضول، فالعديد من السياسيين ما برحوا يذكرون ان العديد من الجمهوريات القوقازية والروسية وفي الصين هي امتداد للثقافة وللتاريخ التركي، حينها تلقف الزعيم التركي (السابق) "طورغات اوزال" البارع ابدا في ابتداع الافكار والمشاريع واطلاق المبادرات كرد للظروف الاقليمية والعالمية المتغيرة، وطرح فكرة (العثمانية الجديدة) وهي التي تقوم على اساس ان تقوم تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من بحر الادرياتيك الى سور الصين مرورا بالشرق الاوسط ولقد حول انتهاء الحرب الباردة انظار تركيا وعدوتها اليونان الى ممتلكاتها السابقة في البلقان، ولقد انطلقت تركيا من منطلقات متشابهة مع اليونان دينية وعرقية في سياستها في البلقان بغياب قوة عظمى، واذا كانت العثمانية الجديدة "قد لاقت نقدا من الاتراك " فأن "الجمهورية الثانية" التي نادى بها بعض المثقفين الذين اتهموا انهم عملاء الخارج شرقا وغربا لانها تمس الكيان الجمهوري ومؤسسته العسكرية حارس العلمانية الكمالية، مع ان الجمهورية الثانية افرزت تجاذبات ايديولوجية وقومية حادة، خاصة بعد اكتساب التيار الاسلامي المعتدل نفوذا على مجمل التطور الاجتماعي والثقافي والحضاري في تركيا وحتى على حركتها الاقليمية وعلاقتها الدولية فتركيا تحولت من علمانية ضد الدين بصيغتها السوفيتية والتركية الكمالية التي ترى في الدين خطرا وان الدين مؤشر تخلف الشعوب الى رفع شعارات اكثر تصالحا مع الدين بحيث لا تكون الدولة ساحة للصراعات الدينية الضيقة وهذا ماحدث في فترة حكم "عصمت اينونو" حيث بدأت تركيا تقترب تدريجيا من نمط اقرب الى العلمانية بعيدة عن الدين، الى جعل الدين عبارة عن قواسم مشتركة يخدمها الجميع دون ان تنتسب هذه القواسم لدين معين، وهو نفس منطق " جان جاك روسيو" عندما اخترع فكرة الدين المدني CivicReligion .

ويهدف البحث للتعرف على الحراك الجيوبولتيكي لتركيا في محيطها الاقليمي في اسيا الوسطى والشرق الاوسط حتى الاتحاد الاوربي بأعتبارها النموذج الاسلامي العلماني المفضل لشعوب المنطقة والمحيط الجغرافي بها وتنطلق اهمية البحث من الصعوبات التي تواجهها تركيا في حراكها الجيوغرافي بفعل قوى دولية واقليمية تحد من تلك التحركات.

تقديم ومشكلة البحث

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) ظهرت متغيرات اقليمية ودولية اوجدت فضاءاً تركياً في جغرافية تمتد من بحر الادرياتيك حتى حدود الصين مروراً بالبلقان والقفقاس غرباً وشمالاً واسيا الوسطى وايران شرقاُ والمنطقة العربية جنوباً، ومع هذه التغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد امنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وظهر لها دور اقليمي في المنطقة الممتدة من اسيا حتى افريقيا واوروبا، وكان للجغرافية السياسية لتركيا ومشاركتها في التخطيط الغربي في مناطق شرق المتوسط والبحر الاسود وروابطها الاثنية مع الدول التركية الحديثة الاستقلال في اسيا الوسطى وكونها محور عبور النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين واسيا الوسطى كل ذلك قاد تركيا لعضوية الناتو، ولأجل تلك المتغيرات والمقومات اتجهت تركيا لا اتباع سياسة اكثر فعالية في الشرق الاوسط واسيا والبلقان والقفقاس واصبحت لاعباً حيوياً ومهماً، ومع ظهور جمهوريات اسيا الوسطى وجمهوريات البلقان والقفقاس اصبحت تركيا امام خيارات التفاعل مع عالم تركي يربط شعوب تلك الجمهوريات وهي من اصول تركية.

ودفع مناخ التسوية ومشروع اقامة نظام اقليمي شرق اوسطي بموجب اتفاقية اوسلوا تركيا للتوجه نحو الشرق الاوسط امنياً واقتصادياً وسياسياً، مع التأكيد على توجهها نحو اوروبا، فهي تأمل الحصول على عضوية الاتحاد، وارتباطها السياسي والتنسيق العسكري والامني مع الولايات المتحدة هو لتكون امريكا الداعم لها في اوروبا، كما حدث في قمة اسطنبول في الاول من مايو ٢٠٠٤ حيث طالب الرئيس الامريكي "الاسبق" بوش الابن بضرورة انضمام تركيا للاتحاد الاوربي وحينها واجه رفض المحور الفرنسي الالماني، وتلمح تركيا دئماً انها دولة علمانية في دستورها وقوانينها ونظام حياتها السياسي والإداري والاجتماعي، وتفتخر انها دولة اسلامية نموذجية تمثل جسر يربط بين حضارتين وثقافتين وبين اوروبا واسيا، وهي دولة تريد ان تجمع الجميع فهي في تحالف استراتيجي مع الغرب والتزام بمسار العضوية للاتحاد الاوربي وتتعامل مع العمق الحضاري والتاريخي مع العالم العربي والاسلامي مع قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية وحتى بشرية.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من استشراف معالم التوجه التركي الاستراتيجي التي يحكمها الموقع الجغرافي نحو دوائر اقليمية متباينة ونحو دوافع ومعوقات تجعل تركيا تأخذ بهذه الاتجاهات والتي تأخذ حيزاً كبيراً في التفكير التركي وعليه فتساؤلات المشكلة هي:

١. إلى أي مدى تؤثر الدوافع والمعوقات التي تحدد الحراك الجيبولوتيكي لتركيا نحو هذه الدوائر.

٢. ما الدوائر التي تشغل الهاجس التركي وتداخلاتها.

٣. ما مستقبل الحراك التركي.

هدف البحث:

يسعى البحث لتحديد اهداف تتمثل في:

١. تحديد توجهات تركيا التي تحكمها عوامل جغرافية وحضارية وتطلعات التطور والتوازن.

٢. يفتح البحث افاق للتعرف على طبيعة هذه التوجهات في الهاجس التركي.

٣. توضيح الى اي مدى تؤثر الدوافع والمعوقات في الحراك الجيبولوتيكي لتركيا.

٤. تحديد مستقبل هذا الحراك.

اهمية البحث:

للبحث أهمية علمية كونه يتناول مجالاً مهماً في الاستراتيجية التركية يشغل الساسة الاتراك وعليه تكمن اهمية البحث في:

١. البحث يمثل اضافة للبحوث التي تناولت تركيا وتطلعاتها وأدوارها التي تتحرك بها.

٢. محاولة لتحديد الدوافع والمعوقات التي تحدد هذا الحراك.

٣. هو اضافة لبحوث الجغرافية السياسية التي تتناول الدولة في التحليل الجيبولوتيكي.

وعليه تم تقسيم البحث الى اجزاء تناولت:

اولاً: دوافع ومعوقات الحراك التركي.

ثانياً: مجالات التحرك التركي.

ثالثاً: مستقبل الحراك الجيبولوتيكي لتركيا.

الخاتمة والمصادر.

اولاً : دوافع ومعوقات الحراك التركي

تتوزع الدوافع في تحرك تركيا نحو أربع دوائر، فمنها ما هو خاص بالأمن الوطني، بحيث ترصد تركيا مصادر التهديد النابعة من بعض تلك الدوائر أو من أطراف منها، ومن هذه الدوافع ما هو اقتصادي، أو ذو رابطة فكرية ثقافية وحضارية، وهذه الدوائر تشكل فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، ولرغبتها في أداء دور مربع الأبعاد: أوروبياً وشرق أوسطياً، وإسلامياً، وعرقياً، وفي أثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، وبخاصة زوال التهديد من الاتحاد السوفيتي(السابق) وتدمير القوة العسكرية العراقية، وإخضاع الصراع العربي- الإسرائيلي لعملية التفاوض وانحسار الحركة القومية العربية، أطمأنت تركيا إلى أن الأرض ممهدة للالتفاف إلى الدائرة العربية، التي تشكل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية وإذ تفعل تركيا ذلك، فهي تدرك أن الدائرة العربية تعيش في حالة سيولة وانفتاح، ومن هنا يمكن النظر إلى المحاور التي أخذت تركيا تنشط في تشغيلها كمثل دورها الفعلي في عملية السلام في الشرق الأوسط والمشروعات الاقتصادية الشرق أوسطية، و تنطلق تركيا من انضمامها للدائرة الأوربية من دوافع منها ما يتعلق بالوضع الداخلي كالنمو الاقتصادي والاصلاحات القضائية والدستورية والاصلاحات في مجال حقوق الانسان، ومنها خارجي يمس تركيا في علاقاتها الاقليمية والدولية كالولايات المتحدة وروسيا وايران واسرائيل وحتى اوروبا فهي ترتبط برؤيا شعبية تذهب لا انتقاد النخب السياسية بعدم قدرتهم على اقناع اوروبا بالانضمام اليها لأنهم يرون في اوروبا طريقا لتطوير اقتصادهم ومجتمعهم، ومسيرة الاصلاحات التركية تبلورت بتأييد اقليمي ودولي حتى مجيء حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ ونجاحه الكبير في تسريع وتيرة الاصلاحات وترتيب البيت التركي ابتدأ من الدستور بما يتلاءم ومعايير كوبنهاجن الاوربية وانتهاءاً بتقليل سطوة العسكريين خاصة بعد الانقلاب الفاشل ليكون القرن الواحد والعشرين تركيا(*)، وتمثلت دوافع تركيا في الانضمام للاتحاد الاوربي بالآتي:

(*) ذكر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان ((ليس خيالاً ان يكون القرن الواحد والعشرين تركيا لكن هذا لا يتحقق الا بتحديث تركيا من خلال التعديلات الدستورية التي تليق بها))

١. **دوافع سياسية:** حيث تمثل عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي من اولويات القوميين الاتراك المؤسسين للجمهورية الحديثة وبتشجيع امريكي، أضافة للتنافس مع اليونان.

٢. **دوافع امنية:** يمثل الهاجس الامني بعد الحرب العالمية الثانية وخلال فترة الحرب الباردة العامل الاساس في اندماج تركيا بالنظام الغربي عبر دخولها في حلف شمال الاطلسي، ومن تلك الفترة ربطت امنها القومي بالأمن الاوروبي في قواعده الامنية والدفاعية.

٣. **حتى الاقتصاد التركي** لدية قدرات تنموية وضعته الى جانب الاقتصادات السريعة النمو في العالم فهو ضمن افضل ٢٠ اقتصاد في العالم متجاوز حتى اقتصاديات اوربية، فالاتحاد الاوربي سوق رئيسية للمنتوجات التركية الزراعية والصناعية[١].

وحين توالدت أذربيجان وأوزبكستان وقرغيزيا وكازاخستان وتركمانستان وطاجكستان وهي بلاد من أصول تركية، عدا طاجكستان استعادت تركيا طموحاتها القومية والتاريخية، وبخاصة أنها كانت تسيطر على هذه البلاد الإسلامية سيطرة شبه كاملة طوال القرنين الخامس والسادس عشر في حين تأثرت سياسات تركيا ومواقفها تجاه المنطقة العربية بمحددات تعود إلى ثوابت ومتغيرات وخيارات أفرزتها التوجهات التركية الداخلية، ومداخلات أفرزتها تطورات إقليمية ودولية وصحيح أن تركيا ليس لها محددات مشتركة مع جمهوريات آسيا الوسطى إلا أنها تنعم بصلات عرقية وثقافية ومذهبية مع الأغلبية من شعوب هذا الإقليم وحتى الجماعات التقليدية في هذه الجمهوريات تتطلع لإحياء التراث من خلال علاقات ثقافية مع تركيا، فاستضافت تركيا في أنقره مؤتمر قمة للدول الناطقة بالتركية في نوفمبر ١٩٩٢ وأحست تركيا حينها أنها عثرت على أفلاكها التائهة منها لقرون بسبب انتشار القيصرية الروسية في القرنين الثامن والتاسع عشر، إلا أن الاتجاهات العامة في تركيا لا تحنو على إرثها القومي والتاريخي والمذهبي وسط آسيا فالأغلبية يراهنون على الوجهة الأوروبية، كما يراهن مثقفي وسياسي الجمهوريات المستقلة على مساعدة تركيا لتقريبها من الغرب، إلى أن علمانية تركيا وتعدديتها وديمقراطيتها خليق بأن يكون أنموذجاً لهذه الجمهوريات، وتعزز الاندفاع لوسط آسيا بتأييد الولايات المتحدة ودول أوروبية عديدة وأقطار عربية وتشكلت لتركيا حوافز دفعتها لتحقيق تعاون اكثر مع جمهوريات اسيا الوسطى لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية خاصة والمواقف المحايدة لتركيا في التطورات السياسية الداخلية لهذه البلدان فهي فقد اكتسبت رضا المنطقة ورضا روسيا خاصة والاثنان

يتفقان على منع الاسلام المتشدد على هذه الجمهوريات[٢]، وانطلاق تركيا نحو وسط اسيا له دوافع جغرافية وتاريخية ثابتة ودوافع افرزتها التطورات الدولية والاقليمية بعد الحرب الباردة ودوافع لتلك الجمهوريات المنعتقة من الايدلوجية الشمولية اضافة لدوافع تركيا والتي تمثلت في:

١. تحاول تركيا ملئ الفراغ السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) ومنع تغلغل ايران ولأي جهة (حكم اسلامي) وهذا ما يمنع من قيام دور اقليمي لتركيا.
٢. هناك تقارب امريكي تركي يشترك فيه الاثنان بمنع عودة الجمهوريات للنفوذ الروسي ثانية ورغبة امريكية في تعميم النموذج التركي والتصدي للحركات الاسلامية في وسط اسيا.
٣. رغبة تركيا بالتعويض عن حالة العزلة التي فرضت عليها خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين فهي تبحث عن دور مؤثر في وسط آسيا وحوض البحر الاسود خاصة وان هذا الدور له اهميته خاصة بعد توسع حلف الناتو باتجاه شرق أوربا.
٤- ضعف الامكانيات الاقتصادية والمالية لتركيا يجعلها بحاجة لدعم امريكي خاصة بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والخسائر التي طالما يذكرها الاتراك ومنهم الرئيس (أوزال) حتى الرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش) وخلال زيارته للجمهوريات اكد ان تركيا شريك للولايات المتحدة وهي نموذج للآخرين، وتنتهج تركيا غايات واساليب لتحقيق اهدافها في آسيا الوسطى منها سياسية وثقافية واقتصادية وحتى عسكرية.

والشرق أوسطية حسب الرؤية التركية تتيح لتركيا الدخول كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث تسعى لتحقيق أهدافها اعتماداً على نظرية تبادل المصالح في العلاقات الاقتصادية الدولية، أي أن تركيبا ترى في تبادل المصالح الاقتصادية ما يحقق لها الدور الفاعل والمؤثر في المنطقة وتركز تركيا على نشر التكنولوجيا وعلى مشاريع المياه لإبراز دورها في الشرق أوسطية وعبر تشكيل تحالف اقتصادي وأمني واستراتيجي بينها وبين إيران وباكستان وبين بعض دول المنطقة لتحقيق الأهداف التالية:

- ربط المنطقة العربية بأوروبا من خلال السياسة المتوسطية لدول السوق الشرق أوسطية المشتركة، وقيام تركيا بدور الوسيط في هذا الربط.
- قيام تركيا بدور فعال في مشايع الربط الإقليمي خاصة مشاريع المياه والبترول.

- قيام تركيا لتقديم الخبرة والمشورة الهندسية والعمالة لمشروعات الائتمان والتعاون في المنطقة خاصة في مشروعات السدود واستصلاح الأراضي والطاقة الكهربائية.
- اظهرت تركيا لا اوروبا انها ضحية الارهاب من حزب العمال الكردستاني ومن الاسلام المتشدد على حدودها مع العراق وسوريا.
- استفادت تركيا من الحرب على الارهاب ببناء علاقات مع روسيا وايران وبدعم امريكي مع توتر العلاقات التركية العربية خاصة الخليجية حالياً.

وجغرافياً تركيا ليست ضمن اوروبا، وحوالي ٩٨% من سكانها مسلمين وهذا لا يتفق مع الهوية المسيحية للاتحاد الاوروبي(*)، وهناك قوى فاعلة ترفض انضمام تركيا منها هولندا وفرنسا وبلجيكيا والمانيا ودول اخرى، فتركيا تختلف عن اوروبا في حقوق الانسان والديمقراطية والاصلاح الاقتصادي والثقافي والقيود المفروضة على الاحزاب وحقوق الاقليات، ورغم الاصلاحات التي اتخذتها تركيا الا ان اوروبا تتخوف من النمو الديموغرافي الاسلامي والذي قد يغزو اوروبا المسيحية ويغير هويتها، وتأتي القضية القبرصية من القضايا التي تؤخر انضمام تركيا للاتحاد خاصة وان الجزيرة منقسمة لقسم تركي والاخر يوناني والاخير انضم للاتحاد الاوروبي عام ٢٠٠٤ وهي دولة مستقلة(٣)، ورغم الاستثمارات والمشاريع الكبرى في جمهوريات اسيا الوسطى والروابط الثقافية والتاريخية الا ان ضعف الامكانات الاقتصادية والمالية تمثل عائقاً امام الدور التركي نحو تلك الجمهوريات خاصة وان هذه الدول اتخذت العلمانية الغربية طريقاً لحياتها بعيدة عن الشرق وخوفاً من الاسلام الاصولي وسيطرة الاحزاب، وهذا ما تراه في الشرق الاوسط حيث انعكس ذلك على الحياة السياسية للمنطقة.

ثانياً – مجالات التحرك التركي

تتوزع خيارات تركيا الإقليمية على محاور أساسية تنطلق منها تركيا في تحديد موقعها الجيبولوتيكي في المنطقة بعد التغيرات التي حصلت والخيارات هي:

(*) ذكر الرئيس الفرنسي الاسبق فاليري جيسكار ديستان: ان تركيا مهمة لا أوروبا وهي بلاد مهمة لكنها ليست اوروبية، فجزء الاكبر منها يقع خارج اوروبا، انظر... وفاء كاظم الشمري، تركيا والشرق الاوسط دراسة في الجغرافية السياسية، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٢، ص١٢٣.

- الاتحاد الأوروبي.
- جمهوريات آسيا الوسطى.
- منظمة الامن والتعاون الاقتصادي للبحر الأسود.
- الخيار الشرق اوسطي.

١- الخيار الأوروبي:

منذ إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣ حسم أتاتورك خيارات تركيا بالتوجه نحو الغرب ومازالت خطوط الاتجاه الأساسية الكمالية مستمرة حتى الآن نهجاً وممارسة، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وتركيا تحاول اللحاق بالقطار الأوروبي رغم الضغوط الموجهة إليها من قبل الأوروبيين في تطبيق قرارات قد لا تكون من ضمن أولوياتها إلا أن تركيا تنظر بعين الرضا لكل ما تطلبه أوروبا بشرط أن لا يمس ذلك وحدتها القومية وخياراتها الاستراتيجية وكيانها القومي ودورها الذي تحسب له حسابات توازن القوى في آسيا، فعين على أوروبا وعين تنافس إيران على وسط آسيا، إلا أن أوروبا خيارها اقتصادي تجاه تركيا بدرجة أولى وهذا ما أكد عليه ساركوزي رئيس فرنسا "الاسبق" والمستشارة الألمانية على أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أمر مستبعد إلا أن الاتحاد مستعد لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية متميزة مع تركيا وهذا ما جاء في اعلان قمة اسطنبول في الأول من مايو ٢٠٠٤، إضافة إلى أن تركيا قد وقعت اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي كخطوة ما قبل الأخيرة بنظر أنقرة نحو العضوية الكاملة في هذا الاتحاد(٤).

وإن انتهاء الحرب البادرة هو الذي أبرز الدور الإقليمي لتركيا وهذا ما أثر بشكل سلبي في إمكان انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إذ ظهرت دول جديدة خلال الفترة ميزتها الأساسية أنها تتفوق على تركيا بانتمائها حضارياً ودينياً وثقافياً إلى المدنية الأوروبية، ولهذه الدول أفضلية أكيدة في الانضمام للمجموعة الأوروبي مثل النمسا والسويد والنرويج وسويسرا وفنلندا بل إن دول أوروبا الشرقية التي كانت تنطوي تحت لواء الشيوعية قد انضمت في قمة اسطنبول عام ٢٠٠٤ للاتحاد بشكل كامل وعددها (١٠) دول وتحول الاتحاد من (١٥) دولة إلى (٢٥) دولة ثم إلى (٢٧) دولة عام ٢٠٠٧ بانضمام بلغاريا ورومانيا، ومثلما توقع الكثير إن مسألة انضمام تركيا للأسرة الأوروبية في نظر الأتراك غير واضحة، بل إن البعض منهم يتوقع إقامة علاقات

خاصة بين الطرفين دون الانضمام التركي وهذا التوقع كان في تسعينيات القرن الماضي من بعض أطراف المحللين للسياسة التركية، وقد تم ذلك عام ٢٠٠٨ حين أعلن ساركوز والمستشارة الألمانية ذلك، ومن الملاحظ أن مثل هذه الصيغة قد لا تكون انتكاسة للجهود التركية كما يتوهم البعض، بل إن الصيغة هذه تتيح لتركيا الإفادة الكاملة دون أي قيود من مميزاتها الجغرافية والاقتصادية والدينية، في سبيل تطوير علاقاتها في اتجاهات متعددة ومكملة، ليس بمحيطها فقط بل بمراكز الثقل العالمية الأخرى كالولايات المتحدة(٥).

ويربط معظم القادة الأتراك بين التكامل مع أوروبا ودخول القرن الواحد والعشرين، إلا إن مشكلة تركيا مع الخيار الأوروبي ليست التصدي للاتحاد الاقتصادي وتطبيق قرارات وحسم متطلبات أوروبية في الإصلاح السياسي وحقوق الأقليات وإعطاء فسحة من الديمقراطية لتلك القوميات، بل إنها تنبع من رفض أوروبا المسيحية اعتبار تركيا جزءاً منها، خاصة والكنيسة طالبت بجعل الهوية المسيحية للاتحاد الأوروبي ضمن مقررات الدستور الأوروبي، وأوروبا تتذرع مرة بعد أخرى لرفض تركيا، مرة بحقوق الأقليات وحقوق الإنسان والتضخم السكاني ومرة بالقوانين ومرة بالاعتراف بإبادة الأرمن وغير ذلك.

إلا أن العامل الحضاري الديني أساساً لا يغيب عن لسان بعض الزعماء الأوروبيين علناً، فالمستشار الألماني الراحل (فيلي برانت) يتحدث عن عقبة الدين أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي والرئيس السابق للمفوضية الأوروبية جاك ديلور يشير إلى " أوروبا المسيحية(٦).

٢. جمهوريات آسيا الوسطى

ونعني بها تحديداً الجمهوريات المسلمة الناطقة بالتركية والتي استقلت عن موسكو عام ١٩٩١ وهي أذربيجان أوزبكستان، وكازاخستان، وتركمانستان، والقرغيز في أسيا الوسطى وتتمتع هذه الجمهوريات بغنى هائل في موارد الطاقة ولا سيما النفط والغاز الطبيعي وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وجدت تركيا نفسها وسط هذا العالم القريب منها، في مقومات متعددة (اللغة والدين والعرق) وعن طريقها تحدثْ نوع من التوازن الجيو استراتيجي في المنطقة مع بقية القوى مثل إيران، وبذلك تزعم الرئيس التركي الراحل "أوزال" فكرة "وحدة المصير" الممتدة من الأدرياتيك إلى سور الصين، وخلال عقد مؤتمر لرؤساء تلك الدول عام ١٩٩٢ افتتح أو زال القمة "بالبيان التركي الأول" والذي دعا فيه بإقامة منطقة تعاون اقتصادي بين الدول التركية

ورفع الحواجز الكمركية وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات وتأسيس بنك للاستثمار والتنمية وتطوير البنى التحتية وإنشاء أمانة عامة لمتابعة هذه الإجراءات وسجل أوزال في كلمته وجود روابط خاصة مصدرها التاريخ واللغة والثقافة المشتركة بين الشعوب التركية وانتهى أوزال بأطلاق شعاره الشهير " إذا لم نقم بأخطاء فسيكون القرن الواحد والعشرين قرن الأتراك[٧]، وتركيا كانت تأمل من قيام منظمة التعاون الاقتصادي بينها وبين تلك الجمهوريات في تقوية موقع تركيا في محيطها الإقليمي، إلا أن عقبات أساسية تحول دول بلوغ هذا التعاون مراحل أكثر تقدماً.

العقبة الأولى: البنية الاقتصادية والسياسية والتحتية المتخلفة جداً في الجمهوريات التركية والتي تحتاج لفترة طويلة واستثمارات ضخمة في سبيل تقدمها وتطورها.

العقبة الثانية : القدرات الاقتصادية المحدودة لتركيا التي تحول دون تقديم مساعدات كبيرة أو القيام باستثمارات هامة في هذه الجمهوريات مما دفع هذه الدول للتوجه إلى الدول الغنية مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وحتى إسرائيل.

وما مقولة رئيس كازاخستان " نور سلطان نزار بإييف[*] لرجال الأعمال الأتراك " وأنتم تأتون بالمشاريع دون المال، أما الأجانب فيأتون بالمشاريع والمال إلا دليلاً على ضعف القدرات الاقتصادية لتركيا مما يضعف من دورها لدى هذه الدول مع ان هذا الرئيس كان له دور في تقريب وجهات النظر بين تركيا وموسكو.

العقبة الثالثة: هي عودة روسيا للقيام بدور القوة العظمى في محيطها السوفيتي "السابق" من خلال خطوات محددة مثل تأسيس رابطة الدول المستقلة التي تضم في عضويتها جميع الجمهوريات التركية، واستخدام الأقليات الروسية، وهي تصل أحياناً إلى النصف في بعض الجمهوريات التركية مما يجعلها سلاحاً ضد أي محاولة للوقوف بوجه موسكو التي تثير الفتن والاضطرابات في هذه الجمهوريات[٨]، وتدعم تركيا هذه الجمهوريات كدول مستقلة ومتكاملة مع المجتمع الدولي ومتمسكة بقيم الديمقراطية ومستقرة سياسياً واقتصادياً، وتواصل وكالة التعاون والتنسيق التركية(TIKA) تقديم الدعم ومساعدات تنموية، وانشأت تركيا اليات للتعامل مع الجمهوريات كالزيارات المتبادلة واللجان الاقتصادية ولجان النقل البري المشتركة ومجالس

(*) هو الرئيس نور سلطان نزار بإييف كان له دور في تقريب وجهات النظر بين اسطنبول وموسكو مؤخراً.

رجال الاعمال حتى بلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام ٢٠١٧ الى ٧ مليار دولار بعد ان كان ٤ مليار عام ٢٠١٤ فيما بلغت استثمارات الشركات التركية في تلك الجمهوريات ١٤ مليار دولار حتى عام ٢٠١٧ اما قيمة المشاريع التي نفذتها شركات المقاولات فهي ٨٦ مليار دولار حيث توجد ١٤ الف شركة تركية تمارس نشاطها في دول المنطقة، وعقدت مجموعة قمم بين تركيا وتلك الجمهوريات وصلت لمرحلة تأسيس المجلس التركي للجمهوريات الناطقة بالتركية عام ٢٠٠٩ لحماية الثقافة والتراث والفن واللغة التركية والحفاظ عليها للأجيال القادمة ودوافع تركيا نحو الجمهوريات جغرافية وتاريخية ثابتة وهي دوافع افرزتها التطورات الدولية والاقليمية بعد الحرب الباردة[٩].

٣. منظمة الامن والتعاون الاقتصادي للبحر الأسود

وتضم المنظمة تركيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا، مولدافيا، بلغاريا رومانيا إضافة لثلاث دول مجاورة لها هي أذربيجان، أرمينيا، واليونان وهي منظمة دعا إليها أوزال خلال اجتماع قمة لرؤساء الجمهوريات التركية عام ١٩٩٢ إلا أن فكرة أوزال للمنظمة كانت عام ١٩٨٩ والتباينات السياسية بين أعضاء هذه المنظمة تحول دون انطلاقة فعالة لها، وحين ظهرت دول مستقلة جديدة هي أوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان ومولدافيا إضافة إلى روسيا ورومانيا وبلغاريا وتركيا اجتمعت هذه الدول التسع في اسطنبول في ٣ فبراير ١٩٩٢ ووقع ممثلوها إعلانا بقيام منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود يتضمن ١٨ بنداً ويتناول تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، الثنائية والمتعددة، بين الدول التسع وكانت تركيا وبقية الدول تأمل بتدفق الاستثمارات اليابانية والأمريكية لدعم المشروع، ولتأسيس المنظمة هدف اساسي يتمثل بتشكيل منطقة التجارة الحرة في أراضي الدول المشاركة في اطار التوجه العام نحو تشكيل الساحة الاقتصادية الاوربية الموحدة، ويبلغ عدد السكان في المنظمة حتى ٢٠١٧ حوالي ٣٥٠ مليون نسمة وهي منطقة غنية بالثروات الطبيعية وقوى عاملة ماهرة[١٠]، ومازالت المنظمة تحتل موقعاً مهماً بين الادوات الاستراتيجية لتركيا وذلك:

- لتعزيز موقعها في الساحة السياسية والاقتصادية.
- اعطاء دور استراتيجي للمنظمة لتعزيز مكانتها دولياً.

وبموجب ذلك ستزداد مكانة تركيا لتعزيز قدرتها على التواصل مع الارتباط في الاتجاه الشرقي الغربي، او الاتجاه الشمالي الجنوبي، اضافة الى ان المنظمة تضيف تأثير في العلاقات الثنائية بين تركيا وروسيا لتشكيل ارضية للمصالح المشتركة بينهما، فالمنظمة اداة استراتيجية يمكن ان تستفيد منها تركيا في تقييم وضعها الاقليمي وبناء علاقات دائميه لا تعتمد على رد الفعل بل على ثوابت طويلة المدى خاصة لو تم الاتفاق ما بين منظمة التعاون لحوض البحر الاسود والاتحاد الاوروبي حينها ستتحول تركيا لدولة مركزية في خط التواصل الاسيوي-الاوروبي[١١]، وذلك بإقامة شراكات فعالة مع شرق اوروبا وغربها وحتى غرب اسيا وبحر قزوين وسيكون لتركيا الدور الواضح فيها.

٤. الخيار الشرق أوسطي

ويأتي الخيار الشرق أوسطي ليؤسس لمرحلة جديدة من الانطواء على الداخل من أجل حماية الكيان التركي الجديد بعد مرحلة أتاتورك الذي رفع شعار (سلام في الوطن، سلام في العالم)، وحين أرادت انقره الانضمام للمنظمات الدولية كانت هناك خيارات عديدة قد ظهرت على الساحة، بين انضمامها لحلف شمال الأطلس وظهور حركة التحرر العربي وكان الخطر الشيوعي قريباً منها. كانت أنقره على طرفي نقيض مع نضالات العرب في سبيل استقلالهم سواء في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا وانعكس التوتر العربي- التركي على المزيد من الانقطاع بين الطرفين مما يعكس حالة التفاعل التركي على أكثر من صعيد، إلا أن الشيوعية انهارت وانهارت الحركة القومية العربية وانكشف الشرق الأوسط أمام الولايات المتحدة وإسرائيل وحينها سعت تركيا لتعزيز موقعها لحجز دور لها في النظام الشرق أوسطي أولاً ومشاركتها في حرب الخليج الثانية[١٢].

وفي العام ١٩٩٠ توالت المتغيرات في الساحتين الدولية والإقليمية لتفتح آفاق رحبة أمام التوجهات التركية الجديدة في أداء الأدوار التي يمكن أن تتولاها تركيا في المنطقة مع الأخذ بنظر الاعتبار مركز تركيا في الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي ومطامعها الإقليمية ورؤيتها لمجال حيوي جديد في آسيا الوسطى وضعف المجموعة العربية وهزال قوتها ومطامع تركيا المائية ومشاكلها الحدودية مع العراق وسوريا، إضافة لرغبتها في تعزيز قوتها العسكرية وتحديثها، جميع هذه المتغيرات رشحت تركيا لتؤدي دوراً نشيطاً ومؤثراً في منطقة الشرق

الأوسط سياسياً واقتصاديا وأمنياً تكون فيه مصالحها ومصالح الولايات المتحدة وحلف الأطلسي في مقدمة ما تسعى إليه في دورها المذكور، وحتى إسرائيل ترى في تركيا ثقلاً مضاداً لإيران، باعتبار تركيا مؤسسة عسكرية ضخمة، ولتركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبي لها، وبينهما تنافس على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى، وتركيا قادرة على الضغط على سوريا خاصة وانها على وفاق مع روسيا في وضعها الراهن في سوريا، وأعطت حرب الخليج الثانية لتركيا زخماً جديداً لسياستها الشرق أوسطية فتركيا تحركت على محاور: الأمن الإقليمي، والمجال الاقتصادي، والمياه وحصلت بموجبها تركيا على معونات عربية أرسلت بعد حرب الخليج الثانية بلغت ٢,٥ مليار دولار، إضافة إلى إسهام مالي كبير في "صندوق الصناعات العسكرية التركية" بلغ رأسماله ٣,٥ مليار دولار أسهمت بها السعودية والكويت بمليار دولار وينطوي هذا الإسهام العربي على دعم تركيا لتعزيز دورها في حراسة الاستقرار الإقليمي" رغم إن بعض توجيهاتها السياسية لا تخدم الدور[١٣].

وفي جميع مراحل حرب الخليج الثانية نشطت تركيا في المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية نشاطاً كبيراً، وأرادت أن تبنى لنفسها مركزاً رئيسياً في ترتيبات المنطقة وشئون أمنها واقتصادها.

أما المتغير الآخر لتركيا فيتمثل في تغيير الدور التركي خلال حرب البلقان فمن الثابت أن الورقة الرئيسية، هي الورقة التاريخية، وهي التي أحدثت كل ما يحدث في البلقان حالياً، فقد ظهرت المسألة العرقية والدينية بحدة في البلقان مهددة بتحويل المنطقة إلى ساحة اقتتال بين دولها التي انقسمت بين معسكرين تقع اليونان في أحدهما وتركيا في ثانيهما[١٤]، فمن جهة تتقاطع مصالح تركيا ومسلمي كرواتيا البوسنة والبانيا ومقدونيا ومقاطعة كوسوفا في حين تتحالف صربيا واليونان وجزئياً بلغاريا، وتشكل مطامع اليونان في مقدونيا وجنوب البانيا عاملاً أساسياً في وقوف هاتين الدولتين مع تركيا، وكانت أنقره من أوائل العواصم التي اعترفت باستقلال مقدونيا التي تعتبرها اليونان جزءاً من "اليونان الكبرى" ومن تراثها الحضاري، كذلك تقف تركيا ضد سعى اليونان ضم مقاطعة "آيـبـير" في جنوب البانيا حيث تعيش أقلية يونانية وفي المقابل تتهم اليونان تركيا بدعم التوتر الموجهة ضد اليونان من قبل البانيا والبلقان بغياب

قوة إقليمية عظمى واحدة، وقياساً إلى الحساسيات التاريخية والعرقية والدينية فهي مؤهلة أكثر من أي وقت مضى لتكون مسرحاً لـــ" صدام الحضارات" قطباه الأساسيان تركيا واليونان(١٥).

ومن خيارات تركيا نرى أن حرب الخليج أتاحت لتركيا الفرصة لاداء دور ينتظر أن يصبح هاماً وأكثر فاعلية في شؤون المنطقة الأمنية وإدارة أزماتها، وفي بنية نظام أمنها، وأن تكون لها الحصة الأكبر في استثمارات نهري دجلة والفرات، وفي إطار خروج الشرق الأوسط في الوقت الراهن من دائرة الصراعات من المنتظر أن تستمر تركيا في أداء دورها العسكري في حلف شمال الأطلس، وثمة من يرى أن التحرك العسكري التركي في شمال العراق يستهدف حزب العمال الكردستاني إحداث توازن مع الدور الإيراني في المنطقة لكي يؤثر ويحد منه، ولا يغيب عن أذهاننا أن العلاقات التركية– الإيرانية تشهد جملة من المتغيرات وتركيا تراقب تعاظم الدور الإيراني في العراق وجمهوريات آسيا الوسطى، وهي تدرس أيضاً المدى الذي يمكن أن يبلغه النفوذ التركي في المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى الخليج والمشرق العربي وهو نفوذ يحظى بدعم أمريكي وهذا العامل يبرز مدى الحاجة إلى سياسة عربية واقعية وفعالة تجاه تركيا لرصد التغيرات والتعامل معها من خلال المصالح المتبادلة(١٦).

وتمثل تركيا إحدى الدعامات الأساسية في رسم إستراتيجية الشرق الأوسط، إذ تشير نتائج المتغيرات الدولية والإقليمية (حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي)، إلى أن اتجاهات تطور الدور التركي ستتوقف استراتيجيتها على قيام نظام شرق أوسطي، يمكن أن يوفر المناخ المناسب للآليات هذا الدور الذي سيعتمد في المقام الأول على الترتيبات الأمنية، والتعاون الاقتصادي والمشروعات المشتركة وعلى ضوء ذلك يمكن تصور الهدف السياسي التركي كالآتي " إعادة صياغة الدور التركي بما يتسق مع مصلحتها القومية بتعظيم وزنها الاستراتيجي في التحالف الغربي، وتعظيم مكانتها في النسق الإقليمي بما يضمن قيامها بدور قيادي في أي تكتل أو نظام شرق أوسطي قادم"، إلا أن هناك اعتبارات رئيسة تتحكم في استراتيجية تركيا لتحقيق هذا الهدف هي:

أ. إن السياسة التركية مازالت تعاني من إشكالية الاختيار بين أن تكون القوة الأخيرة الأكثر تخلفاً في أوروبا أم القوة الأولى والأكثر تقدما في منطقة الشرق الأوسط.

ب. إن تركيا تعاني من كثرة المتناقضات الناجمة عن إشكالية الهوية فبينما تتمسك بالعلمانية

المفرطة، فإنها لا تستطيع الانسلاخ عن إطارها الإسلامي فهي تريد تحالفاً مع الغرب وتتوجه نحو الشرق، تريد أن تكون عضواً في الجماعة الأوروبية ولكنها لا تستطيع المنافسة في أسواقها.

جـ. بالرغم من هاتين الإشكاليتين، ينبغي عدم استبعاد إمكانية السعي إلى إحياء الإمبراطورية التركية من خلال الهيمنة على المنطقة إذا استشعرت تركيا العزلة في أوروبا في ظل القيود التي يمكن فرضها عليها أو الرفض نهائياً من قبولها في الاتحاد الأوروبي كما جاء في تصريح رئيس فرنسا "الاسبق" ساركوزي والمستشارة الألمانية بأن تركيا لا يمكن إدخالها في أوروبا فهي آسيوية إلا أننا يمكن أن نقيم معها علاقات متميزة تختلف عن الآخرين، وتركيا من خلال سعيها الجاد تحاول الحضور في جميع المعادلات الاستراتيجية في المنطقة خاصة في أكثر المجالات حساسية منها النفط والمياه والغذاء والطاقة الكهربائية(١٧).

د. تسعى تركيا للحفاظ على التوازن الإقليمي القائم مع إيران لمنعها من ممارسة دور مهيمن في منطقة الخليج، خاصة بعد خروج العراق من ساحة التوازن، أو أن تلعب دوراً مهيمناً في منطقة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى والقوقاز.

ثالثا: مستقبل الحراك التركي

تمثل تركيا العبور الجغرافي والثقافي والتاريخي والاقتصادي والعرقي الذي يحظى بالرضا اكثر من الطراز الثيوقراطي الذي تعرضه التجربة الايرانية، وخلاف تركيا مع ايران بنيوي مرتبط بافتراق النظام السياسي في البلدين: العلمانية التركية مقابل الاصولية الايرانية، في حين ان بعض انظمة وسط اسيا تتكئ على قومية علمانية تلتقي بشكل او بآخر مع علمانية 'تلزم تركيا ان تكون "الدولة المفصل" بين الجنوب والشمال وهذا ما يفرضه عليها الدور التاريخي والجغرافي لتركيا اتجاه تلك الدول.

واستمرارية الدور التركي الاقليمي وقدرته تظل مرتهنة بالعوامل الحاكمة والضغوط التي تواجهها وكيفية معالجتها، فالشرق الاوسط هو البوابة البديلة عن انغلاق بوابة اوروبا في وجهها فلم تعد منطقة الشرق الاوسط منطقة جوار بالنسبة لها تحدد على اساسها اولويتها الاستراتيجية فقد اصبح الدور الاقليمي التركي بعد الثورات يقوم على عنصري القوة والامن القومي العسكري في سياستها الاقليمية ورفض الحياد في دبلوماسيتها مع الدول المجاورة في

ظل تضاؤل المصالح الاقتصادية والسياسية التركية والتي كانت تمثل نسبة كبيرة من الاستثمارات التركية في المنطقة، وفي ظل تزايد التهديدات الامنية بسبب هجمات داعش وتراجع مفاوضات الاتحاد الاوروبي بل رفضه لانضمام تركيا(١٨).

وفي ظل تصاعد وتيرة المتغيرات على الصعيد الاقليمي والدولي مع هواجس القادة الاتراك على مكانة بلدهم وفعاليته امام تغيرات امريكية واوربية وشرق اوسطية، وامام جوار ساخن ووسط تحالفات ايرانية روسية، وامريكية روسية وهذا ما يهدد المكانة التركية فهي لها معارضين ومنافسين في الاتحاد الاوروبي ولها منافسين في اسيا الوسطى من ايران وروسيا وحتى الصين الطامحة للوصول لا أسواق تلك الجمهوريات مما ينافس الاقتصاد التركي، وفي الدائرة الشرق اوسطية توترت علاقات تركيا بعد الانقلاب الفاشل لاتهامات متبادلة بين اطراف عربية وتركية وخلافات مع مصر واضحة(١٩).

وبالنسبة لدورها في منظمة الامن والتعاون الاقتصادي للبحر الاسود فتظهر انها القوة الكبرى ذات الاقتصاد الامثل وهذا يعطيها ثقلها في المنظمة، ومن الواضح ان هناك تقييد لسياسة تركيا في البحر الاسود يعود لإختلال توازن القوى مع روسيا، كما ان الفهم التاريخي بين روسيا وتركيا هو ان" القوى خارج المنطقة ينبغي ان تبقى خارج البحر الاسود" فأسطول تركيا المتواضع لا يقارن مع القوى الشاملة لروسيا خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ وإدراكا منها لتفوق روسيا وحساسيتها في منظمة البحر الاسود فهي تغازل روسيا رغم كل التعديات، ولم تحقق تركيا نفوذاً وتأثيرا سياساً داخل جمهوريات اسيا الوسطى رغم وجود منظمات ثقافية تسلست الى المدارس والخدمات التعليمية والدينية وحملت على عاتقها مسؤولية التقارب التركي مع جمهوريات اسيا الوسطى حتى ان وزير الخارجية التركي" مولود تشاوش اوغلوا"(*) اكد ان بلاطه ستواصل دعم منظمة الامن والتعاون للبحر الاسود من حيث الموارد

(*) في كلمة القاها في الاجتماع ال٣٩ لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الاقتصادي للبحر المتوسط في باكو عاصمة أذربيجان واضاف الوزيران انشطة منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الاسود ينبغي لنا جميعاً ان نقوم بدور نشط وان ندعم المنظمة مالياً وبين ان مجموعات عمل المنظمة تودي دوراً مهماً في انشطتها مشيراً الى ان تركيا اطلقت مشروعاً حول انظمة الاغذية المستدامة في اطار تروؤسها مجموعة عمل الصناعات الزراعية في المنظمة.=

المالية والبشرية[٢٠].

في حين حققت حكومة حزب العدالة والتنمية الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني، وانطلقت تركيا فاعلة ومؤثرة في المحيط الاقليمي لتظهر انها الدولة الإسلامية العلمانية النموذج، ويعلن قادتها ومنهم وزير الخارجية الاسبق داوود اوغلو ان تركيا دولة فعل وليس رد فعل وانها ستنخرط في السياسة الاقليمية ومنظماتها وتحالفاتها لأنشاء نظام اقليمي يقوم على السلم والتنمية ودعم مطالب الديمقراطية وحقوق الانسان[٢١].

والنخب القومية في تركيا لها توجهات غربية ثقافية واقتصادية وسيكولوجية، وهذا ما دفع بتركيا للانضمام لمنظومة حلف الناتو حيث تمتلك تركيا الموقع الجغرافي وخاصة البحري فهي تحاط بالبحر المتوسط والبحر الاسود وبحر قزوين وبحر ايجة وبرياً ترتبط بالشرق الاوسط واسيا الوسطى هذه المؤهلات الجغرافية اعطتها المجال في لعب دور اقليمي ودولي يتفق وتطلعات قادتها وشعبها المحب للتطور والثقافة الغربية واعطتها الرغبة ان تكون الدولة المركزية بين اسيا وافريقيا واروبا.

واستمراراً للتايد الجماهيري لحزب العدالة والتنمية خاصة بعد فشل الانقلاب عام ٢٠١٦ وهو اول انقلاب يفشل في تاريخ الانقلابات في تركيا وهذا ما سيعزز مكانة تركيا في الجوار الجغرافي ويعطى صفة الاستقرار المجتمعي والسياسي والعسكري، وحتى الخطاب التركي والسياسي اصبح قوياً حيث اعلن "اردوغان" ان تركيا قوية سواء انضمت للاتحاد الاوروبي ام لا ولها مكانتها الدولية سواء استمر تحالفها مع الولايات المتحدة ام لا" هذه الثقة في الخطاب السياسي تأتي من دعم القاعدة الشعبية للنظام والدولة والتي تأمل تحقيق طموحاتها الاقليمية والدولية[٢٢].

وفي ظل الفراغ السياسي وتراجع التنمية للجوار الجغرافي المتمثل في الشرق الاوسط والنزاعات الطائفية وانقسامات الدول وحروب التوازن بين دول الخليج وايران، هذا سيتيح لتركيا مكانة مهمة حيث قوة الدولة من مقوماتها الجغرافية والسياسية والعسكرية وتطور اقتصادها وهذا ما ساعدها على تنويع علاقتها مع روسيا وايران والصين، مع توتر واضح في

=انظر... ايمان دني، البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية ٢٠٠٢- ٢٠٢٣، اطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧، ص٢٣٩.

العلاقات الخليجية التركية عدا قطر.

ولموقع تركيا الجغرافي اثرة في محاربة الارهاب في سوريا والعراق وبهذا تطورت العلاقات التركية الامريكية والاخيرة تعتبر تركيا حليف استراتيجي وهي قلب الشرق الاوسط ومحورة وعليه، اصبحت تركيا البلد النموذج فالإسلام السياسي العلماني في ارقى صوره والتنمية والمشاريع الكبرى وتنوع العلاقات وقوة الدولة وتطور اقتصادها، مع ان تركيا تدعم حركة الاخوان في مصر والجزائر وسوريا وليبيا، وهي تنطلق من اعتبارها قائد للعالم الاسلامي وحتى قادتها يروجون ذلك في جمهوريات اسيا الوسطى وهي بمثابة الاخ الاكبر لهم ونجحت في بناء علاقات متنوعة معهم.

وبدعم امريكي واوربي سيشهد الدور التركي تنامياً في وسط اسيا والقوقاز لأسباب تتعلق بالتيار الاسلامي ومخاوفه واخرى لجعل تركيا النموذج الافضل ولمنع التمدد الايراني ولمصالح تركيا الذاتية والحضارية والثقافية والاقتصادية من جهة اخرى ولإيجاد حالة التوازن في الشرق وفي اسيا الوسطى.

وعليه تحاول تركيا ان تنتهج دور الموازن الاقليمي بحيث تحاول السيطرة على الازمات في الشرق الاوسط وبنفس الوقت تحتفظ بحسابتها الواقعية الى ابعاد اجواء التوتر من داخلها، وتحاول لعب الوسيط الدبلوماسي وسط التوترات المندلعة على حدودها مع حماية امنها ويتم ذلك بدعم امريكي مع رغبة تركيا في التصالح والتعاون مع دول المنطقة اعتماداً على تبوئها موقع دولي مرموق في المحيط الاقليمي الدولي، وهي ستبذل كل ما في وسعها لتصحيح مسار العلاقات التركية العربية لان الخليج بحاجة لتركيا قوية والحامية للآيدولوجية الدينية لهم، وسيستمر اقتصاد تركيا بالنمو والصعود ليكون ضمن اقتصاديات العالم.

ان دراسة الحراك الجيبولوتيكي من منظور الجغرافية السياسية بالنسبة للباحث لا تبدوا واضحة اذا ما أخذنا التغيرات التي تحصل في المحيط الاقليمي لتركيا والمجال الدولي والمعوقات التي تحدد هذا الدور خاصة وان تركيا تمثل مؤسسة عسكرية ضخمة لها مشاكلها مع دول في الشرق الاوسط واختلاف مذهبي مع ايران وتنافس على النفوذ في وسط اسيا وارهاب يهدد امنها واستقرارها واقليات تزعزع رغبتها في الانضمام للاتحاد الاوروبي في ظل ازمة اقتصادية تمر بها وقطب دولي له استراتيجيات جغرافية وسياسية في محيطها.

وصحيح ان تركيا استفادت من مل الفراغ السياسي في وسط اسيا بعد انهيار المنظومة الاشتراكية واستقلال الدول لتظهر بصفة الاخ الاكبر الا ان هذا الامر يتطلب امكانات اقتصادية ومشاريع و ودور ثقافي لتثبيت وجودها ومنع عودة الجمهوريات مرة اخرى للنفوذ الروسي، فهي تخشى من تقليل دورها في المنطقة لذا تستخدم اللقاءات والقمم والمؤتمرات لتوطيد العلاقات، وهي ايضاً استفادت من اوضاع منطقة الشرق الاوسط فظهرت القوة الكبرى والاقتصاد الامثل، وهذا يعطيها مكانة مميزة في الحسابات الجيوستراتيجية من قبل القوى الفاعلة كالولايات المتحدة وروسيا.

فانضمامها لأي من الدوائر المعلنة يأتي تلبية لرغبة مجتمعية واعية ومتطلبات اقتصادية وثقافية وابعاد سياسية وعسكرية ومحددات داخلية وتغيرات اقليمية ودولية، تلك ابعاد تحدد اتجاهات تركيا وخياراتها ومستقبلها الجيبولوتيكي.

هوامش البحث ومصادره:

١. وفاء كاظم الشمري، الاتحاد الأوروبي دراسة في الجغرافيا السياسية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طـرابلس، ٢٠٠٨، ص٣٣٢.

٢. عمار مرعي حسن، مكانة تركيا الجيوستراتيجية والصراع الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠١٦، ص٤٤.

٣. محمد ياس خضير الغريري، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوربي (١٩٩٣-٢٠١٠)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص٢٢٤.

٤. معتز الله عبد الفتاح، تركيا والبحث عن " علمانية متزنة" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٨٠.

٥. احمد المجذوب، التنظيم الدولي والمنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢، ص٥٤١.

٦. باسم الحاج جاسم، تركيا في آسيا الوسطى، جريدة العربي الجديد، اسطنبول في ٢٠١٨/٥/١٠، انظر...

www.turkpress-co

٧. خالد عبد العظيم، الصراع على النفوذ في الأوراسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، ٢٠٠٦، ص ٢٦٨ .

٨. احمد ذياب، ابعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، انظر

http://www.siyassa.org.eg/news/7623.AspxcraigOliphant,Russiarole

٩. نزار اسماعيل الخيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠٠٣، ص٢٩.

١٠. ايمان دني، البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية ٢٠٠٢-٢٠٢٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص٢٣٩.

١١. محمد ياس خضير الغريري، مصدر سابق، ص٢٢٥.

١٢. محمد السيد سليم، تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، العدد٢٤ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥.

١٣. أسامة الغزالي، أين الشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٨.

١٤. وفاء كاظم الشمري، مصدر سابق، ص٣٣٧.

١٥. قاسيلي عبد القادر، الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط من ١٩٩٠-٢٠١٤، جامعة الجيلاني بونعاجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص٦٤.

١٦. وفاء كاظم الشمري، الأمن المائي والأمن القومي العربي، مجلة الدراسات الإنسانية والتطبيقية، العدد١٧، زليتن، جامعة المرقب، ٢٠٠٦، ص ١٢.

١٧. يسري الجوهري، جغرافية دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص١٤٣.

١٨. أحمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٨، ص١٢.

١٩. عبد السلام فرج الخزعلي، الدور الوظيفي وتشكيلة حلف الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة كلية التربية للبنات، العدد٢، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص١٧.

٢٠. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للابحاث، ٢٠١٠، ص٣.
٢١. محمد ياس الغريري، مصدر سابق، ص٢٢٧.
٢٢. نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبولتيك، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٤، ص٥٩.